"تجاوز الانقسامات: مؤتمر من أجل مستقبل لبنان"

بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور

بكفيا، 14 أيار/مايو 2025

في مرحلة دقيقة من تاريخ لبنان، تبرز العدالة الانتقالية والمصالحة وإعادة بناء الدولة على أساس عقد اجتماعي جديد كركائز أساسية لرسم ملامح مستقبل البلاد. فلبنان، الذي يقف أمام مفترق طرق سياسي واجتماعي، يمتلك اليوم فرصة نادرة لإعادة النظر في منظومته الوطنية في ضوء التغييرات المتسارعة في محيطه الإقليمي والدولي، ووسط تطلع أبنائه إلى وطن أكثر عدلاً وإنصافاً واستقراراً.

في هذا السياق، افتتح "**بيت المستقبل** "أعمال مؤتمره بعنوان "**تجاوز الانقسامات: مؤتمر من أجل مستقبل لبنان**"، بحضور نخبة من الشخصيات الرسمية والوطنية، إلى جانب خبراء ومفكرين وإعلاميين. يأتي المؤتمر ضمن احتفالات المركز بمرور خمسين عاماً على تأسيسه، ويمثل انطلاقة لسلسلة نشاطات تمتد على مدار عام 2025، تهدف إلى تناول أبرز التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها لبنان والمنطقة، والسعي نحو مقاربات واقعية لبناء دولة المواطنة والعدالة والإنصاف.

وكانت بارزة مشاركة مجموعة من طلاب مدرسة الليسيه، تأكيدًا على دور الجيل الجديد في صياغة رؤى مستقبلية قادرة على تجاوز إرث الانقسام وبناء لبنان جديد.

كلمة الرئيس أمين الجميّل، مؤسس ورئيس بيت المستقبل:

في كلمة الافتتاح، رحب مؤسس ورئيس "بيت المستقبل"، **الرئيس أمين الجميّل**، بالحضور وأهمية مشاركتهم التي تعكس تنوع الانتماءات والرغبة الجماعية في بناء لبنان موحّد ومتصالح مع ذاته. وأكد أن تجاوز الانقسامات ليس مجرد شعار بل ضرورة وطنية لبقاء لبنان دولة موحّدة، سيدة وقابلة للحياة، مشيرًا إلى استمرار هشاشات ما بعد اتفاق الطائف، كالطائفية الضيقة، وانعدام الثقة، والتدخلات الخارجية.

ولفت إلى أن المؤتمر سيناقش هذه التحديات من خلال ثلاث جلسات محورية تبحث في: الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية، سبل معالجة النزاعات الداخلية بالوسائل السلمية، وتعزيز الصمود الوطني واستعادة السيادة في وجه الضغوط الخارجية.

وختم بالقول إن "بيت المستقبل" لطالما كان مساحة للوعي والتفكير والحوار وبناء الرؤى المشتركة لمستقبل أفضل، موجّهًا الشكر لمؤسسة كونراد أديناور الشريكة في تنظيم المؤتمر، ولجميع المتحدثين والمشاركين.

كلمة السيد مايكل باور، الممثل المقيم، مؤسسة كونراد أديناور – مكتب لبنان

أكّد **السيد مايكل باور** في كلمته أهمية المؤتمر المنعقد تحت عنوان "**تجاوز الانقسامات: مؤتمر من أجل مستقبل لبنان**"، والذي ينظَّم بالشراكة مع "بيت المستقبل"، مشيرًا إلى أن لبنان يواجه لحظة مفصلية تتطلب حوارًا وطنيًا صادقًا وشاملًا، مثنيا على اتفاق الطائف كخريطة طريق للعيش المشترك والذي لم يتحقق. وفي ظل إعادة البناء واستعادة الدولة والعمل على وضع حد للاضطرابات الأمنية، الحوار حيوي وضروري وتعتبره المؤسسة ركن اساس في عملها في لبنان.

وشدّد باور على أن الحوار ليس مجرد تبادل للآراء، بل أداة لبناء الثقة بين المكونات، ووسيلة لجسر السرديات التاريخية المتضاربة ووسيلة لصياغة رؤية مشتركة للبنان سلمي وذو سيادة. وأضاف أن المؤتمر يشكّل منصة ضرورية للاستماع والنقاش ولبناء أرضيات مشتركة، لافتا إلى أننا اليوم لا نريد النظر في الماضي إلا للتفكير في سبل تؤمن وحدة البلاد وسيادتها في المستقبل. وأمل أن يصل المؤتمر إلى استشكاف سبل تعزيز مناعة لبنان الوطنية ووصول إلى لبنان يكون فيه الاختلاف مصدر قوة لا تهديد.

واختتم كلمته بشكر المتحدثين والمنظمين، موجهًا تحية خاصة إلى "بيت المستقبل" ورئيسه أمين الجميّل، داعيًا إلى نقاش منفتح ومسؤول يُسهم في رسم معالم مستقبل أكثر استقرارًا ووحدة للبنان.

الجلسة الأولى: "استذكار الماضي وتخيل المستقبل"

بدأت الجلسة الأولى تحت عنوان "استذكار الماضي وتخيل المستقبل"، أدارها الأستاذ عبود بجاني، الرئيس التنفيذي لشركة GEN وعضو مجلس إدارة "بيت المستقبل، وشارك فيها كل من البروفيسور بول كارمايكل، أستاذ في السياسات العامة والحكم في جامعة ألستر، والبروفيسور جو مايلا، أستاذ في الجغرافيا السياسية، والوساطة، والعلاقات الدولية في ESSEC، حيث يدير أيضًا برنامج الوساطة، والبروفيسور جان بول شانيولو. أستاذ جامعي فخري ومؤلف، ومدير معهد البحوث والدراسات حول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط.

أخذ الكلام الأستاذ **عبود بجاني** وشكر الرئيس الجميّل على دعوته للمشاركة في هذا المؤتمر وإدارة هذه الجلسة، التي تركز على موضوع المصالحة، والهواجس أو الغموض الذي كثيرًا ما يرافق المراحل التي تعقب الحروب والنزاعات. وأوضح أن المصالحة لا تعني فقط معالجة قضايا الماضي، بل تتطلّب أيضًا مواجهة المخاوف والشكوك التي تبقى قائمة عندما لا يتم التعامل مع تداعيات النزاع بالشكل الكافي. وبالنسبة للكثيرين، فإن العجز عن مواجهة الماضي يمكن أن يعيق قدرتهم على تصوّر مستقبل مشرق.

وأضاف أن جلسة اليوم ستستعرض أسئلة محورية تتعلّق بالمصالحة: كيف يمكن للمجتمعات أن تتعامل بفعالية مع تعقيدات التعافي؟ ما هو دور الحقيقة والحوار في معالجة المخاوف وعدم اليقين؟ وكيف يمكن للدروس المستفادة من هذه السياقات المختلفة أن تسهم في فهمنا للتحديات الراهنة؟

اعتلى المنصة البروفيسور **جان بول شانيولو**، وبدأ مداخلته بشكر الرئيس أمين الجميّل على الدعوة الكريمة، وقال إن التاريخ أثبت أن معظم المجتمعات، إن لم يكن جميعها، مرّت في مرحلة من المراحل بأزمات عميقة، وعانت من صراعات عنيفة، لكنها استطاعت، بدرجات مختلفة، أن تجد طريقًا نحو التعافي. إلا أن الطريق نحو العدالة والمصالحة ليس واحدًا، بل متعدد ومتشعب، ويحمل في طياته الكثير من التعقيد، ولا توجد إجابة واحدة أو وصفة جاهزة.

ولعلّ ما يمكن أن يلخص الإشكاليات الكبرى التي تواجه المجتمعات الخارجة من العنف هو مصطلحات ثلاث: العقاب، المصالحة، وإعادة التأسيس.

أولاً: العقاب – بين محاسبة المرتكبين والبحث عن العدالة

عندما نتحدث عن سياقات شهدت جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو إبادة جماعية، مثل رواندا أو جنوب إفريقيا، يُطرح سؤال محوري :هل يجب محاسبة المرتكبين؟ وكيف؟

في رواندا، شكّلت الإبادة الجماعية ضد التوتسي واحدة من أفظع الجرائم في التاريخ الحديث. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، تولّى التوتسي الحكم، وبدأت عملية محاسبة المرتكبين من خلال مسارين متوازيين: العدالة الدولية، والتي سعت إلى محاكمة من تلطخت أيديهم بالدماء؛ وعدالة محلية تقليدية عُرفت باسم "غاكاكا"، سمحت بمثول آلاف المتهمين أمام مجتمعاتهم، في محاولة لجبر الضرر وعودة التوازن إلى القرى التي شهدت المجازر. نظام غاكاكا هو نظام قضائي شعبي يركز على المساءلة والمصالحة المجتمعية وعلى "الحقيقة القضائية" من خلال الشهادات المجتمعية، مع اهتمام بتحديد المسؤولين عن الجرائم. نجح هذا النظام في تعزيز

المشاركة المجتمعية في تحقيق العدالة ومحاكمة أكثر من مليون قضية خلال عقد من الزمن، إلا أن الضمانات القانونية الكافية للمتهمين غابت عنه.

في حالات أخرى، طُرحت فكرة العفو العام كخيار بديل، ليس للنسيان، بل لتجاوز الماضي. هذا الخيار، رغم ما قد يوفره من استقرار سياسي، له تبعات خطيرة، خاصة على الضحايا الذين يشعرون بأنهم عوقبوا مرتين: مرة بأجسادهم وأجساد أحبائهم، ومرة ثانية بحرمانهم من العدالة.

في جنوب إفريقيا، اعتُبر العفو العام جزءًا من التسوية السياسية التي سمحت بالانتقال السلمي من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية. يمكن وصف هذا النوع من العفو بـ"الهدنة المشروطة"، حيث لم يكن العفو بلا مقابل، بل جاء ضمن رؤية شاملة لبناء دولة جديدة. وهنا يجب التشديد على أن العفو العام ليس قرارًا سياسيًا فقط، بل خيار وجودي لمستقبل الدولة. **لجنة الحقيقة والمصالحة**، لم تسعَ إلى محاكمة جميع المرتكبين بل إلى كشف الحقيقة مقابل العفو، على أساس أن الاعتراف الصريح بالجرائم أمام الضحايا والمجتمع يشكل أساسًا للمصالحة وبناء الوطن اختصار، سعت إلى "الحقيقة السردية" التي تشمل تجارب الضحايا والجناة، بهدف فهم أعمق للانتهاكات وتعزيز الشفاء الجماعي. هذا الخيار سمح بتخفيف التوتر السياسي، لكنه أثار أيضًا تساؤلات حول إنصاف الضحايا وحقهم في العدالة القضائية.

ثانيًا: المصالحة – بين الجروح العميقة وبناء الثقة

إذا كانت العدالة في أحد أوجهها تسعى إلى محاسبة المرتكبين وإنصاف الضحايا، فإن لها وجهًا آخر لا يقل أهمية، يتمثل في إعادة ترميم الذاكرة الجماعية وتثبيت سردية وطنية مشتركة قادرة على تجاوز جراح الماضي دون نسيانه. في هذا السياق، تصبح العدالة الانتقالية أكثر من مجرد أدوات قانونية، بل فعلًا اجتماعيًا وثقافيًا يسهم في إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، بين الفرد والجماعة، وبين الضحية والمعتدي. وهنا يأتي دور المصالحة وهي مفهوم معقد لا يعني فقط الصفح عن الجريمة بل الاعتراف المتبادل بالإنسانية وبأن ما جرى ينبغي ألا يتكرر.

تجري المصالحة على مستويات متعددة:

- مصالحة بين الأطراف السياسية الفاعلة.
- مصالحة مجتمعية بين الجماعات التي خاضت الصراع.
- مصالحة محلية في القرى والمدن التي تأذت.

المصالحة ليست مجرد مصافحة أو شعار سياسي، بل هدفها الأساسي هو استعادة الثقة، تقليص عدم اليقين، وبناء التزام وطني جديد.

لكن كيف نحقق المصالحة؟ العدالة الانتقالية، في جوهرها، ليست فقط ما يحدث في قاعة المحكمة، بل ما يبقى في ذاكرة الأمة. هي قدرة المجتمع على النظر في المرآة، والاعتراف بما جرى، والتعهد الجماعي بألّا يتكرر، هي سيرورات أعمق وأكثر شمولًا. من أبرز هذه المسارات كانت لجان الحقيقة والمصالحة، كما في جنوب إفريقيا، حيث ترأّس المطران ديزموند توتو لجنة استمعت إلى شهادات الضحايا والجلادين، وانتهت برفع تقرير ضخم من ثلاثة مجلدات إلى الرئيس نيلسون مانديلا، مجلدات ترمز إلى ثقل الماضي وضرورة الاعتراف به.

جانب أساسي من المصالحة هو الحقيقة، أو على الأقل الاعتراف بجزء منها. من دون الاعتراف بالضحايا وحقوقهم، ومن دون تعويضهم ولو رمزيًا، تصبح المصالحة شكلية أو سطحية. الضحية يجب أن تُسمع، ويجب الاعتراف بها لتتحقق المصالحة الفعلية.

ثالثًا: إعادة التأسيس – بناء الدولة من جديد

المصالحة لا تكتمل من دون إعادة تأسيس الدولة، بما يعزز الوفاق والثقة، ويقلل من الانقسام وعدم اليقين. ولهذا، يمكن أن نحدّد ثلاثة محاور رئيسة لإعادة التأسيس:

1. **الإصلاح المؤسساتي والوظيفي:**
   من الضروري طرح السؤال التالي: هل من شاركوا في جرائم النظام السابق سيبقون في مواقع السلطة؟ أم أن إعادة الهيكلة ضرورية لتطهير الدولة وبناء الثقة؟
2. **الأسس الدستورية الجديدة:**
   لحظة ما بعد النزاع تتطلب وضع دستور جديد، أو على الأقل عقد اجتماعي جامع، يسمح بمشاركة الجميع ويكرس المساواة أمام القانون.
3. **أولويات السياسات العامة:**

- **التاريخ والتربية** :من الضروري إعادة النظر في السردية التاريخية الرسمية، وتربية الأجيال على قيم التعددية والانتماء الوطني الجامع.
- **العدالة** :إصلاح النظام القضائي وضمان استقلاليته حتى يصبح حاميًا حقيقيًا للحقوق.

- **احتكار الدولة للعنف المشروع** :كما تحدث ماكيافيللي، فإن بناء الدولة لا يكتمل من دون نزع سلاح الجماعات المسلحة وضبط السلاح بيد الدولة فقط.

لقد استعرضنا جردة مطولة لتجارب دولية في العدالة الانتقالية، منها ما نجح، ومنها ما أخفق. العبرة ليست في النسخ الأعمى، بل في استخلاص العبر، فاختيار النموذج الأنسب ليس مجرد قرار قانوني أو سياسي، بل هو انعكاس لعقد اجتماعي جديد تسعى الدولة الناشئة إلى بنائه بعد الانهيار، سواء كان ذلك عبر القصاص أو العفو أو الحقيقة. العدالة الانتقالية، في نهاية المطاف، ليست فقط حول الماضي، بل حول مستقبل يُراد له أن يكون أكثر عدلاً وإنصافاً إن العدالة الانتقالية "تضعنا أمام ضرورة الاعتراف بمحدودية القانون، وأمام الحاجة إلى الخيال الأخلاقي القادر على تصور مستقبل مختلف. إنها ليست مجرد إدارة للماضي، بل شجاعة في تخيّل غدٍ أفضل". لبنان، وغيره من الدول الخارجة من النزاع، يمتلك الإمكانيات الأساسية لنجاح هذا المسار، إذا ما توافرت الإرادة السياسية والرؤية الوطنية الصادقة.

استهلّ البروفيسور **بول كارمايكل** مداخلته بتوجيه الشكر إلى منظّمي المؤتمر على الدعوة، موجّهًا تحية خاصة إلى الشبان والشابات الحاضرين، مشددًا على أنهم يمثلون الأمل الحقيقي لمستقبل لبنان، وهم أهم الحاضرين اليوم. وأشار إلى أن مشاركته تأتي في إطار بحث أكاديمي يعمل عليه حاليًا، وسيركز من خلال مداخلته على عدد من النقاط التي يراها مرتبطة بشكل مباشر بمشروع لبنان نحو بناء مستقبله على أسس جديدة.

المقارنة بين لبنان وإيرلندا الشمالية:

أوضح كارمايكل أن هناك اختلافات جوهرية بين تجربة لبنان وتجربة إيرلندا الشمالية، رغم بعض نقاط التشابه. ففي حين أن لبنان دولة مستقلة ذات سيادة، فإن إيرلندا الشمالية كيان تابع للمملكة المتحدة، ويدور فيها صراع سياسي – ما يزال قائمًا – حول مستقبلها الدستوري، بين البقاء ضمن المملكة المتحدة أو التوجه نحو كيان مستقل أو الانضمام إلى جمهورية إيرلندا.

كما أشار إلى أن لبنان عانى وما زال يعاني من تدخلات خارجية مباشرة في شؤونه الداخلية، بينما كانت تجربة إيرلندا الشمالية بمعزل نسبي عن هذا النوع من التدخل. لكن في المقابل، فإن البلدين يشتركان في إرث استعماري عميق، ترك بصماته على بنيتهما السياسية والاجتماعية.

على مستوى الدولة، أشار إلى أن إيرلندا الشمالية تتمتع بهيكلية مؤسساتية قوية ونظام قضائي مستقل، على الرغم من الخلافات حول شرعية الدولة لدى بعض المكونات. في المقابل، تعاني الدولة اللبنانية من ضعف مؤسساتها وتراجع ثقة المواطنين بها.

ورغم أن سكان إيرلندا الشمالية لا يمثلون سوى 3% من سكان المملكة المتحدة، فإن خصوصية وضعهم الجغرافي والتاريخي والسياسي منحتهم موقعًا مميزًا. وقد ساهم جمال الطبيعة هناك في تسليط الضوء على المنطقة، إلا أن النزاع المسلح كان حادًا وعنيفًا، إلى أن أُبرم "اتفاق الجمعة العظيمة" الذي وضع حدًا نسبيًا للعنف، وإن لم ينجح تمامًا في تحقيق "سلام إيجابي" مستدام.

تحديات السلام واستمرار العنف البنيوي:

منذ توقيع الاتفاق في نهاية التسعينيات، لا تزال إيرلندا الشمالية تعاني من تحديات متكررة، منها استقالة الحكومات وتعطّل عمل المؤسسات، إضافة إلى وجود "جدران فصل" ما زالت تفصل بين الأحياء الكاثوليكية والبروتستانتية، في مشهد يذكّر بنظام الفصل العنصري (الأبارتايد).

وأشار كارمايكل إلى أن الشباب – وخاصة الشابات – في إيرلندا الشمالية، هم اليوم من يقودون عملية تثبيت السلام، رغم استمرار بعض الأصوات التي تذكّر بالماضي العنيف وتحاول إعادة إنتاجه. ومنذ الاتفاق، شهدت البلاد بعض الحوادث العنيفة، لكنها تبقى محدودة مقارنةً بما كان عليه الوضع في السابق.

عوامل ساعدت على تحقيق الاتفاق:

تحدث كارمايكل عن مجموعة من الديناميكيات التي ساهمت في تمهيد الطريق نحو السلام، أبرزها:

- **التقارب بين الشرق والغرب** في نهاية الحرب الباردة، ما خفّف من التوترات الدولية المحيطة بالنزاع.
- **الوعي المتزايد دوليًا حول ضرورة وقف تمويل الإرهاب**، خاصة في ظل تصاعد جهود مكافحة الإرهاب عالميًا.
- **الدور الحاسم لمراكز الأبحاث ومجموعات التفكير (Think Tanks)** التي دعت إلى الحوار بديلاً عن العنف، شبيهًا بما يفعله "بيت المستقبل" اليوم في لبنان.
- **الدور الأميركي البارز**، لا سيما من قبل الرئيس بيل كلينتون والوسيط جورج ميتشل، في خلق بيئة مناسبة لاتفاق سياسي شامل.

- **دور الاتحاد الأوروبي** الذي لم يوفر جهدًا ولا تمويلًا لدعم عمليات السلام وتثبيت الاستقرار.

واستعاد كارمايكل اللحظة الرمزية التي جسدها **اجتماع الملكة إليزابيث الثانية مع المسؤولين الإيرلنديين في دبلن**، وزيارتها لنصب تذكاري مخصص لمن قاوموا السلطة البريطانية، كمؤشر واضح على النية في طي صفحة الماضي والنظر نحو المستقبل.

توصيات للبنان:

في ختام مداخلته، عرض البروفيسور كارمايكل مجموعة من التوصيات المستخلصة من تجربة إيرلندا الشمالية، والتي يمكن للبنان الاستفادة منها، أبرزها:

1. **أهمية إبقاء قنوات الحوار مفتوحة**، مشددًا على أن النقاش داخل المجموعة الواحدة لا يكفي، بل يجب خوض حوارات مع من نختلف معهم، بل وحتى من نخاف منهم.
2. **الاعتراف المتبادل بالألم والمعاناة**، مؤكدًا أن لا أحد يملك حق احتكار صفة "الضحية"، وأن الألم إنساني سواء أكان مصدره أمًا فقدت ابنها، أم أمًا لمرتكب تعيش ألمًا من نوع آخر.
3. **توسيع المشاركة في الحوار**، بحيث لا يقتصر على السياسيين والقيادات، بل يشمل مختلف فئات الشعب، مع دور خاص وأساسي للشباب.
4. **الاحتفاء بالاختلافات**، والنظر إليها كعامل غنى لا تهديد.
5. **تعزيز مفهوم المسؤولية إلى جانب الحقوق**، فالحقوق لا تنفصل عن الواجبات، والمواطنة تتطلب التزامًا متبادلًا من الدولة والمواطنين.

وختم بالتشديد على أن مسار السلام طويل، وأن تجاوز الماضي يتطلب شجاعة ورؤية وإصرارًا جماعيًا على بناء مستقبل مشترك.

افتتح البروفيسور **جوزيف مايلا** مداخلته بتوجيه الشكر للرئيس أمين الجميّل على الدعوة، مثنيًا على كلمات المتحدثين السابقين، ومشيرًا إلى صعوبة الإضافة بعد ما طُرح من أفكار عميقة. ومع ذلك، أكد أنّ تجربته الشخصية والأكاديمية تقوده إلى قناعة جوهرية: لا يمكن الخروج من الأزمات المزمنة التي تعانيها الدول دون حوار شامل وفعّال، وهو ما ينطبق تمامًا على الحالة اللبنانية.

أولًا: اتفاق الطائف والتجربة اللبنانية

قارن البروفيسور مايلا بين اتفاق الطائف واتفاق الجمعة العظيمة الذي أنهى النزاع في إيرلندا الشمالية، معتبرًا أن كليهما مثّل نقطة تحوّل في تاريخ بلديهما. إلا أن اتفاق الطائف، رغم مرور أكثر من 30 عامًا على توقيعه، لم ينجح في إخراج لبنان من أزمته البنيوية.

وأشار إلى أن العديد من القضايا التي كان من المفترض أن يعالجها الطائف لا تزال قيد التداول منذ سبعينيات القرن الماضي، كأن الزمن السياسي اللبناني لم يتحرك منذ نصف قرن.

ثانيًا: الإطار المفهومي لاتفاق الطائف

استعرض مايلا المحاور الأربعة الأساسية التي تناولها اتفاق الطائف، والتي ما زالت تؤرق الواقع اللبناني:

1. **إعادة صياغة استقلال لبنان:** أقرّ الطائف بأن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، لكن الإشكاليات المرتبطة بالسيادة، مثل ترسيم الحدود (البحرية مع إسرائيل والبرية مع سوريا)، ما تزال عالقة.
2. **هيكلية الدولة:** حدد الاتفاق توزيع السلطات بين الرئاسات الثلاث، إلا أن التطبيق العملي لهذا التوازن لا يزال موضع خلاف وتجاذب دائم.
3. **الهوية اللبنانية:** التعدد الطائفي في لبنان يُفترض أن يكون مصدر غنى، لكنه تحوّل إلى منطلق لصراعات على الهوية، حيث تسعى بعض الطوائف إلى فرض رؤيتها على حساب الآخرين.
4. **توجهات الدولة والانتماء الخارجي:** لبنان بلد عربي، منفتح على الغرب، لكن الانقسام العمودي في الولاءات الخارجية (إيران، الخليج، الغرب...) يضعف سياساته الخارجية ويخلق اصطفافات عاطفية وهويات متنافرة بدل أن يكون له موقف وطني جامع.

ثالثًا: لماذا لم تكتمل المصالحة في لبنان؟

طرح البروفيسور مايلا تساؤلًا أساسيًا: **لماذا لم تكتمل المصالحة الوطنية في لبنان رغم كل ما مرّ به من صراعات وتسويات؟** وحدد عدداً من نقاط التعطيل الجوهرية:

- **التصلّب الطائفي:** لم تعد الطوائف تنظر إلى نفسها كمكوّنات مؤسسة للدولة، بل كجماعات ثقافية مغلقة غير قادرة على العيش مع "الآخر"، وهذا ما يشبه نوعًا من **الانكفاء الإثنوغرافي**. وقال "تعبيرًا عن هذا الانكفاء الإثنوغرافي، ثمة مقولة باتت اليوم سائدة في لبنان وهي 'ما بيشبهونا'، في الإشارة إلى 'الآخر'".

- **عدم حسم شكل الدولة:** هل لبنان دولة مركزية؟ لا مركزية؟ اتحادية؟ هذا السؤال ظلّ معلّقًا منذ الطائف. بالمقابل، ما زال الولاء في الحياة العامة يُبنى على الانتماء للأشخاص أو الزعامات، لا على أساس مؤسسات الدولة.
- **الارتباط بالجغرافيا والصراعات المحيطة:** لبنان ظلّ واقعًا تحت تأثير قوتين إقليميتين: سوريا وإسرائيل، ثم إيران لاحقًا. لم تتم مصالحة حقيقية مع الجغرافيا السياسية المحيطة، ما أبقاه في حالة "اهتزاز دائم" كرقّاص الساعة.
- **العنف كخطاب وثقافة:** صحيح أن الميليشيات انتهت رسميًا، لكن ثقافة العنف لم تُستأصل، إذ لا يزال يُمارَس فكريًا وخطابيًا من خلال محاولات فرض الرأي بالقوة الرمزية بدل الحوار.
- **ملف العفو العام:** تناول البروفيسور مايلا مقاربة لبنان للعنف الماضي من خلال إصدار قانون العفو العام، منتقدًا هذا التوجه الذي أدى إلى نسيان مقونن دون الاعتراف بالضحايا أو اعتماد أي شكل من العدالة الانتقالية. وطرح سؤالًا جوهريًا: هل ينبغي أن ننسى لنتصالح؟ أم يجب أن نقرأ صفحة الماضي جيدًا قبل طيّها؟

رابعًا: أفكار وتوصيات لمستقبل لبنان

اختتم البروفيسور مايلا مداخلته بتقديم عدد من التساؤلات والملاحظات التي تستحق مزيدًا من النقاش، منها:

- **الاصطفافات الخارجية:** هل اللبنانيون متفقون على خياراتهم الاستراتيجية والانتماء السياسي الخارجي؟ وهل يمكن تطوير مقاربة وطنية متوازنة؟
- **دور الجاليات اللبنانية في الخارج:** مثل التجربة الإيرلندية، لدى لبنان جالية واسعة في العالم، ويجب التفكير في دمجها ضمن مسار الدولة، لا تركها على هامش القرار الوطني.
- **العودة إلى مفاهيم المواطنة والديمقراطية:** لا يمكن بناء مجتمع سليم دون مشاركة الجميع في الحقوق والواجبات، والحوار لا يعني فقط تبادل الكلمات، بل القدرة على إدخال فكر الآخر في وعينا السياسي والثقافي.

وختم باستعارة من **ديزموند توتو**، أحد رموز المصالحة في جنوب إفريقيا: "*لا يمكننا طيّ صفحة الماضي ما لم نقرأها بتمعّن*"، مضيفًا "ربما لا وجود لحل نهائي، لكن يمكننا التقدّم من خلال التذكّر والنسيان في آن، بما يكفي لضمان عدم تكرار المأساة".

نقاش مفتوح:

مع فتح مدير الجلسة باب النقاش، طُرحت سلسلة من الأسئلة عكست اهتمام الحضور بتفكيك مفاهيم المصالحة، الذاكرة، العدالة، ودور الأفراد والمؤسسات في تجاوز آثار الحروب والانقسامات.

السؤال الأول تناول إشكالية جوهرية: هل علينا أن ننسى أو نسامح؟ وكيف يمكن تحقيق المسامحة في ظل بقاء اللاعبين السياسيين أنفسهم في المشهد؟

في هذا السياق، أشار البروفيسور كارمايكل إلى أن التاريخ يعلّمنا أن العداء لا يدوم، والمصالحة لا تحدث دفعة واحدة، بل تدريجيًا وبخطوات صغيرة. وذكّر بأن المسامحة قد تكون صعبة، خاصة على من تضرروا مباشرة، وربما يكون عبء المسامحة من نصيب الأجيال الشابة.

أما البروفيسور شانيولو، فقال إن في تجربة رواندا السؤال لا يطرح إذ انتصر التوتسي وتولوا الحكم، وامتنعوا عن إنشاء محكمة دولية، مفضلين اعتماد نظام "الغاكاكا" المحلي لتحقيق العدالة الانتقالية، في محاكم انعقدت على الأرض التي سُفكت فيها الدماء. وشدّد على أن العدالة في رواندا كانت عملية طويلة، تراكمية، ومبنية على المصارحة. وفي المقابل، استُشهد بتجربة فرنسا في التعامل مع حرب الجزائر، حيث منح الجنرال شارل ديغول بعد توقيع اتفاقيات إيفيان عام 1962عفوًا عامًا شمل من ارتكبوا أعمال التعذيب، ما أدّى إلى طي الصفحة رسميًا دون مصالحة حقيقية مع الضحايا، الذين ظلّت جراحهم مفتوحة لعقود.

سؤال آخر وُجه إلى البروفسور جو مايلا حول من تقع عليه مسؤولية الدفع بالحوار والمصالحة. أجاب بأن المسامحة لا تُمنح بل تُطلب، وهي ليست تلقائية. وشدد على ضرورة كتابة سردية تاريخية مشتركة، مستشهدًا بنموذج المصالحة الألمانية–الفرنسية، حيث تم تأليف كتب تاريخ موحّدة يدرسها الطلاب في البلدين، ما عزز الفهم المتبادل والمصالحة العميقة. علينا في لبنان التوصل إلى كتابة تاريخ مشترك، إذ كتب التاريخ عندنا تتوقف عند العام 1946.

في السياق نفسه، تحدث شانيولو عن اتفاقية الإليزيه التي وقعت عام 1963 بين فرنسا وألمانيا (المستشار الألماني كونراد آدناور والرئيس الفرنسي شارل ديغول)، وبعد بعد بضعة أسابيع انبثقت عن التوقيع على الاتفاقية هيئة الشباب الألماني–الفرنسي، وأرست علاقات متينة بين الشباب في البلدين، معتبرًا أنّ دور الأجيال الشابة حاسم في طي صفحات الماضي.

وفي ما يخص دور الشباب، الأسر، المدارس، ووسائل الإعلام، طُرحت أسئلة من طلاب الليسيه الفرنسية حول كيفية تعليم الأطفال التاريخ بشكل يساهم في السلام. أُجيب بأن الأسرة تُعدّ النواة الأولى لتشكيل الوعي، بينما توفّر المدرسة الأدوات النقدية لتفكيك الروايات المتوارثة. أما وسائل الإعلام، فدورها مختلف وأحيانًا إشكالي، خاصة في ظل انتشار الأخبار المضللة، ما يتطلب من المتلقي أدوات غربلة وتمييز للمحتوى.

وتم التطرق أيضًا إلى مداخلة النائب سامي الجميّل خلال جلسة الثقة بالحكومة، والتي طالب فيها بضرورة عقد مصالحة وطنية وكتابة سردية موحّدة للحرب. أُشير إلى أن المؤتمر اليوم يأتي استجابة ضمنية لهذا النداء، إذ إننا بحاجة فعلية إلى لجنة موسعة تضم سياسيين، ممثلي المجتمع المدني، الأحزاب، رجال الدين، وخبراء في التربية والإعلام، للعمل على معالجة المسائل المرتبطة بالذاكرة الجماعية، والمصالحة، والتربية على السلام، خاصة في ظل تأثير مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر أساسي للمعلومات لدى الشباب.

سؤال آخر سلط الضوء على العنف داخل الطائفة الواحدة، خاصة بين الجماعات المسيحية خلال الحرب. تم التأكيد على ضرورة الإصغاء إلى الضحايا وليس إلقاء المواعظ عليهم، فالتربية المبكرة على السلام تبدأ بالاستماع والاعتراف لا بالإدانة.

سؤال إضافي من طلاب الليسيه تناول إمكانية تحقيق مصالحة حقيقية في لبنان، وما هي الخطوات الأولية لذلك. أُشير إلى أنه لا توجد وصفة جاهزة أو مراحل محددة، لكن جوهر المسألة يكمن في إعادة تشكيل المواطنة خارج القيد الطائفي، إذ إن انغلاق كل جماعة على ذاتها خلال السبعينات ساهم في تفجّر الحرب، ولا يمكن إنهاء مفاعيلها من دون إنتاج مواطنين متحرّرين من الانتماء الطائفي الحصري.

إحدى المداخلات أشارت إلى ضرورة تسليط الضوء ليس فقط على النزعات الانفصالية أو "من لا يشبهوننا"، كما ذكر مايلا، بل أيضًا على العوامل التي تدفع اللبنانيين نحو السلم والوحدة، إذ أن هناك رغبة حقيقية لدى فئات واسعة للعيش المشترك، وتقع علينا مسؤولية استثمار هذه الرغبة وترجمتها إلى مسارات حوارية وبنيوية.

تطرقت إحدى المداخلات إلى تنوع نماذج المصالحة، فثمة من اعتمد المركزية القوية ونجح، وهناك من تبنى اللامركزية وفشل. لبنان، من دون رؤية واضحة للمواطنة والعدالة، سيبدأ المسار من "الرجل الخطأ"، ما يستوجب العمل أولاً على بناء وحدة وطنية خاصة به، لا مستوردة أو مفروضة من الخارج.

السؤال الختامي من طلاب الليسيه تناول دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في عملية إعادة الإعمار والمصالحة بعد اتفاق الطائف، وما إذا كانت تدخلاتهم لمصلحة لبنان أم بدافع مصالحهم الجيوسياسية.

أجاب البروفسور مايلا بأن المساءلة تبدأ من الذهنية، وأن النماذج العالمية (كألمانيا وإيطاليا) تُظهر أن الوحدة لم تتحقق بين ليلة وضحاها بل تدريجيًا. أقرّ بأن الحرب في لبنان كانت "مدوّلة"، وأن اللبنانيين كانوا أدوات فيها بقدر ما كانوا أطرافًا. واختتم بتعبير رمزي معبّر: "نحتاج أن نضع مشكلاتنا في موقف السيارات (باركينغ)، لا لنتجاهلها، بل لنتمكن من مواجهتها لاحقًا بعقل هادئ ورؤية بنّاءة".

الجلسة الثانية: "حلول لا عنفية للنزاعات الداخلية"

بدأت الجلسة الثانية تحت عنوان "حلول لا عنفية للنزاعات الداخلية"، ادراتها الصحافية والكاتبة كارول داغر، وشارك فيها كل من معالي وزير العدل عادل نصار، السيد علي حمدان، مستشار سياسي وإعلامي بارز لرئيس البرلمان اللبناني نبيه بري وعضو ناشط في حركة أمل والدكتور محمد السماك، مفكر لبناني بارز وداعية للحوار بين الأديان.

شكرت السيدة **كارول داغر** الرئيس أمين الجميّل ومؤسسة كونراد أديناور على تنظيم هذا المؤتمر المهم. وأعربت عن اعتزازها بإدارة هذه الجلسة مع كوكبة من المتحدثين المرموقين. وقالت "نتساءل اليوم ما هي الانقسامات التي نواجهها في لبنان وكيف يمكننا تجاوزها؟ هذه الانقسامات مجتمعية، مناطقية، سياسية، وطائفية في آن واحد. كيف نستطيع استعادة دولة القانون في لبنان، الذي لطالما عانى من نزاعات طائفية عنيفة"؟

وأضافت "في مجتمع منقسم يعيش أزمات داخلية متشابكة، تتعرض الدولة لضغوط كبيرة، والحذر من مؤسسات الدولة في لبنان كان دائمًا كبيرًا بسبب الفساد والمحسوبية والزبائنية، ما زاد الشعور العميق بالظلم وعدم المساواة. السؤال الكبير هو: ما هي الحلول الفعلية؟ هل توجد حلول حقيقية لاستعادة دولة القانون وضمان الحياة المشتركة بين الجميع؟ وكيف يمكننا حل النزاعات بطريقة سلمية؟ وما هو دور التفاوض في مجتمع مثل مجتمعنا؟ وكيف تساهم المكتسبات الاجتماعية في حل النزاعات بشكل سلمي؟

أخذ الكلام معالي وزير العدل **عادل نصار**، لست متأكداً من أنني سأحصر مداخلتي بموضوع العدالة وحده، إذ إن ما أعددته يتجاوز هذا المفهوم الضيق، ليلامس أبعادًا أوسع تتعلق بطبيعة النزاعات الداخلية، وسبل معالجتها، وحدود الديمقراطية، ودور الدولة.

أولًا: طبيعة النزاعات وصعوبة تعريفها

إن حلّ النزاعات المحلية ليس بالأمر الهيّن، كما أن تعريف هذه النزاعات في حد ذاته موضع نقاش. في الحالة اللبنانية، لا يمكن الجزم بمصدر واضح للنزاع. فحين تُرفع الأسلحة، غالبًا ما يكون الأوان قد فات لأي حلٍّ سلمي. وهنا علينا أن نقرّ بأن النزاعات الداخلية قلّما تكون داخلية محضة؛ فالعوامل الخارجية تتداخل بشكل شبه دائم، كما رأينا في الحرب اللبنانية التي لم تكن "أهلية" بالمعنى التقليدي. صحيح أن أطرافاً لبنانية كانت في قلب المعارك، لكن حضور المقاتلين الأجانب – فلسطينيين وسوريين وغيرهم – كان بارزًا. وهذا ليس فريدًا. فحتى الحرب الأهلية الإسبانية، التي بدأت نزاعًا داخليًا، تحوّلت إلى ساحة مواجهة بين الفاشية والنازية من جهة، والقوى التقدمية من جهة أخرى.

ثانيًا: حدود الديمقراطية كأداة لحل النزاعات

يلجأ كثيرون إلى القول إن الديمقراطية هي الحل لتفادي العنف، لكن الواقع أكثر تعقيدًا. فلو كانت الديمقراطية كافية وحدها، لما شهدنا كل هذا العدد من الانقلابات في دول تعتمد هذا النظام، وكما قال ونستون تشرشل ذات مرة: "إن الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم – باستثناء كل الاشكال الآخرى التي تم تجربتها". الديمقراطية تتيح لنا أدوات سلمية لحل الخلافات – كالتصويت، والتمثيل، والنقاش العام – لكنها لا تملك القدرة المطلقة على منع النزاعات. تجارب مثل قضية إقليم الباسك، أو أيرلندا الشمالية، أو كورسيكا، كلها تدل على أن الأنظمة الديمقراطية لا تعني بالضرورة نهايةً للعنف.

الدوافع وراء العنف ليست دائمًا اقتصادية. في حالات كثيرة، يكون السبب أيديولوجيًا أو دينيًا. بل إن الاستعداد للتضحية بالنفس من أجل الجماعة، كما يقول أحد المفكرين، قد يكون أقوى من الخوف من الفقر نفسه.

ثالثًا: التصويت لا يحسم الصراعات دائمًا

حين تكون المجتمعات منقسمة عرقيًا أو طائفيًا أو مناطقيًا، فإن آلية "حكم الأغلبية" لا تكفي لضمان العدالة أو الاستقرار. في حالات كهذه، قد تنظر الأقليات إلى الديمقراطية كأداة ديكتاتورية مقنّعة، وتلجأ إلى العنف كوسيلة للدفاع عن وجودها.

رابعًا: الديمقراطية تحتاج إلى دعامات مكمّلة

لا تكفي صناديق الاقتراع لضمان استقرار ديمقراطي. يجب أن ترافقها آليات مثل:

- الحوار الوطني،

- الأحزاب السياسية الفاعلة،
- النقابات،
- وسائل الإعلام والرأي العام،
- الثقة المتبادلة بين المواطنين ومؤسساتهم.

في لبنان، لطالما ارتبط مفهوم الحوار بالجمود والتسويات المؤقتة، لا بالحلول البنّاءة. ومع ذلك، يبقى الحوار أحد أدوات الخروج من الأزمات، كما حصل عام 1968، عندما تمكنت الدولة من احتواء العنف السياسي عبر اللجوء إلى انتخابات مبكرة.

خامسًا: بناء الدولة وإعادة الثقة

لكي نمنع تكرار النزاعات، نحن بحاجة إلى دولة قوية، قادرة على:

- دمج جميع المواطنين، بغضّ النظر عن طوائفهم أو انتماءاتهم،
- تعزيز الثقة بالمؤسسات العامة، وعلى رأسها القضاء،
- احترام المواطنين، وفي المقابل، حماية نفسها من الانهيار أو الاستغلال.

حين يتم اللجوء إلى القانون والمؤسسات لمحاسبة المسؤولين، يصبح ذلك مدخلاً لمعالجة النزاعات بطريقة سلمية، ولكن في غياب قضاء مستقل موثوق، يستحيل بناء دولة حديثة.

سادسًا: نحو دستور عادل وسردية وطنية مشتركة

المطلوب اليوم هو دستور ضامن للجميع، لا يعزز الهيمنة أو يُقصي أي طرف. فحين يخضع المواطن للزبائنية السياسية والطائفية، تنعدم ثقته بالدولة، وبإخوانه في الوطن. على اللبنانيين أن يكونوا قادرين على مواجهة الماضي، وتفهم اختلافاتهم، والسعي نحو سردية تاريخية مشتركة، تحترم روايات كل مكوّن دون أن تنفيها. لبنان نجح، رغم كل شيء، في بناء قاسم ثقافي واجتماعي مشترك، يشكّل أرضية صالحة للحوار. صحيح أن هناك تفرّعات واختلافات، لكنها تبقى محكومة بهذا القاسم المشترك، الذي يجب أن نعززه ونعمل على توسيعه.

وختم مؤكدًا أن السلام لا يُفرض بالقوة، ولا يُبنى على الإقصاء. يجب أن يتعلم اللبنانيون فن الحوار، وأن يتقبّلوا بعضهم البعض، ليسيروا في طريق سلام مستدام، يجعل من العنف ذكرى من الماضي غير قابلة للتكرار.

اعتلى المنصة الدكتور **محمد السماك** وقال "اسمحوا لي أن أبدأ بقصة من فصلين، تجسّد بُعدين متكاملين من التجربة اللبنانية: البُعد السياسي والبعد الإنساني".

الفصل الأول: من فندق الهولیداي إن إلى بكفيا

كان ذلك قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. كنت في بهو فندق "الهوليداي إن" ببيروت، الذي كان قد افتُتح حديثًا. اقترب مني الصديق الصحافي جورج عميرة رئيس تحرير جريدة "العمل"، وكان في حالة انزعاج. سألني عن إلمامي باللغة الإنجليزية، ثم طلب مني المساعدة في الترجمة، لأن الشيخ بيار الجميّل كان في قاعة الفندق يستقبل وفدًا برلمانيًا كنديًا ناطقًا بالإنجليزية فقط.

ذهبت معه، وكان الحوار دقيقًا وحساسًا. حاول أعضاء الوفد إقناع الشيخ بيار بأن لا مستقبل للمسيحيين في لبنان إلا بتحويله إلى دولة مسيحية، كما فعل الإسرائيليون بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وتعهّدوا بتقديم الدعم لذلك. ردّ الشيخ بيار بحزم قائلاً: "لا مستقبل لإسرائيل نفسها إن لم تفعل مثلنا: أن تتعايش مع المسلمين، وأن تبني معهم حياة مشتركة". استمر النقاش دون أن يقتنع الطرفان، لكنه عكس بوضوح رؤية الشيخ بيار للدولة والمواطنة.

بعد سنوات، والحرب الأهلية مشتعلة، وصلنا خبر حدوث وفاة عند عائلة الشيخ بيار الجميّل، فذهبت مع دولة الرئيس سليم الحص، حيث كنت أعمل مستشاره، لتقديم واجب العزاء. تحدث الحص وقال للشيخ بيار: "متى نختار أفضل عسكري ونجعله قائدًا للجيش، وأفضل مصرفي ونجعله حاكمًا لمصرف لبنان، وأفضل تربوي ونجعله رئيسًا للجامعة. اللبنانية؟". فردّ الشيخ بيار مستنكرًا" وأين الالتزام الوطني؟"، فغضب الحص وردّ عليه: "**هل تطعن في وطنيتنا؟**".

السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي غيّر موقف الشيخ بيار بين فندق "الهوليداي إن" وبكفيا؟ الجواب يرتبط بالسلاح الفلسطيني الذي دخل إلى لبنان، وبالنظرة المختلفة بين اللبنانيين له. لم نرَ – نحن المسلمين – في البداية الانعكاسات السلبية للتطرف في استخدام هذا السلاح داخل الوطن، بينما رآه المسيحيون من منظور مغاير. قلق الشيخ بيار وموقفه من المواطنة والولاء دفعونا إلى إجراء نقد ذاتي، وقد بدأ هذا المسار فعلًا بقيادة الرئيس فؤاد السنيورة، لإعادة النظر في مواقفنا وتقديراتنا. هذه القصة تضيء على العلاقة المعقدة بين العوامل الداخلية والخارجية، لكنها تؤكد أن المأساة اللبنانية ليست مجرد مؤامرة، بل مسؤولية وطنية أيضًا.

لبنان الرسالة – تجربة وطنية بدلالات إنسانية

منذ سنوات، دعيت إلى مؤتمر في مركز "روكفلر" عند بحيرة "كوما"، إلى جانب باحثين من إيرلندا ويوغوسلافيا، لمقارنة الأزمات التي مرت بها هذه الدول. كان الهدف أن يستفيد كل منا من تجربة الآخر. قلت وقتها وأكرّر اليوم إن التجربة اللبنانية ليست ملكًا للبنانيين فقط، رغم اعتزازي العميق بلبنانيتي، بل هي تجربة إنسانية شاملة. وقد أدرك الفاتيكان أهمية هذه التجربة أكثر منّا أحيانًا. الفاتيكان الثاني، على سبيل المثال، غيّر المقاربة الكاثوليكية للعلاقة مع الإسلام تغييرًا جذريًا. ففي الفاتيكان الأول، كان يُنظر إلى الإسلام باعتباره ضلالًا وقال بالنص إن محمد 'ضل أمته وقادها إلى جهنم"، وكان يُحمّل جميع اليهود مسؤولية صلب المسيح. أما بعد المجمع الفاتيكاني الثاني، أصبح الإسلام دينًا "نعبد الله معًا فيه".

واختار الفاتيكان لبنان ليكون حاملاً لهذه الرسالة الإنسانية، فكان السنودس من أجل لبنان، ثم السنودس من أجل الشرق الأوسط. أراد الفاتيكان من لبنان أن يكون منارة للحرية الدينية، التي وصفها البابا بـ"تاج الحريات"، وأن يتجاوز مفهوم "التسامح" الذي اعتبره الفيلسوف نيتشه إهانة تنطوي على فوقية، لصالح مفهوم المساواة في الحقوق والحرية الدينية.

هذا التحوّل الكبير في المفاهيم تلقّفه الأزهر الشريف بشراكة لبنانية فاعلة في الإعداد والصياغة، بقيادة الرئيس فؤاد السنيورة، ما أسّس لخطاب جديد بين المسيحية والإسلام على قاعدة المساواة لا التسامح الفوقي.

لبنان... المهمة المستمرة

لكن رغم هذه الإنجازات الفكرية والسياسية، لم تنجح هذه المقاربات في احتواء التشرذمات الداخلية التي ما نزال نعاني منها حتى اليوم. مع ذلك، لم يغب الدور الريادي للبنان، خاصة من خلال البيانات الإسلامية، وأشدّد على "إسلامية"، التي صدرت عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية والأزهر الشريف ومؤتمر مكة ورسائل عمان وغيرها من المؤسسات الإسلامية التي عملت على إعادة صياغة الفكر الإسلامي في علاقته بالآخر.

من هنا، لا بدّ من التأكيد على أن لبنان لا يملك ترف الانقسام، لأنه ليس مجرد جغرافيا، بل حامل رسالة إنسانية تتجاوز حدوده الوطنية ودوره ليس ملكًا لنفسه لأنه مكلفًا بهذه الرسالة الإنسانية. إن إنقاذ لبنان هو إنقاذ لفكرة التعددية، للعيش المشترك، ولمبدأ المواطنة الجامعة. لبنان الوحدة الوطنية، ولبنان الواحد، ليس مجرد شعار، بل هو خيار وجودي ومسؤولية تاريخية.

أخذ الكلام الأستاذ **على حمدان** وقال إن دستورنا ينص في مقدمته على ثابتة أعلنها الإمام موسى الصدر بأن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، ولكي يكون كذلك، على لبنان الدولة أن يحضن بعدالة وشراكة كل اللبنانيين

كمواطنين متساوين بالحقوق والواجبات. فهل نحن كذلك؟ وفي معرض حديثه عن أهمية البحث الدائم عن عن الحلول اللاعنفية كوسائل بديلة لحل النزاعات، حدد أسباب النزاعات الداخلية في لبنان بالتالي: الطائفية السياسية التي اعتمدت نظام المحاصصات الطائفية وأدت إلى الفساد وغياب العدالة الاجتماعية والمساءلة، عدم تطبيق بعض احكام اتفاق الطائف خصوصًا إلغاء الطائفية السياسية وجعل البرلمان خارج القيد الطائفي وإنشاء مجلس الشيوخ واللامركزية الموسعة.

وفي حديثه عن الحلول اللاعنفية، أشار إلة أن جميعها تفترض الحوار والمصالحة وبناء الثقة وقبول الآخر من خلال تنشئة وطنية لا طائفية، معتبرًا أن التحديات أمام اعتماد الحلول اللاعنفية في لبنان عدة أبرزها: هيمنة الخطابات الطائفية والمذهبية، غياب الإرادة السياسية للحوار، ضعف مؤسسات الدولة وغياب المساءلة.

وختم مداخلته بمجموعة توصيات لتعزيز الحلول اللاعنفية أهمها: تطبيق اتفاق الطائف كاملاً، تعزيز التربية على المواطنة، تشجيع الإعلام على نشر ثقافة الحوار والتسامح، تمكين المجتمع الأهلي من المشاركة في صناعة القرار والمساءلة، ووضع قانون انتخابي ثابت غير متحرك لا أفقيًا ولا عموديًا لضمان حسن التمثيل. وقال إنه مع تكريس قداسة البابا بولس الثاني لبنان وطن الرسالة والتلاقي ومختبرًا للحوار وتأكيد الإمام موسى الصدر قبله أن لبنان بلد رسالة، نحن مدعوون إلى محبة لبنان والعمل من أجل إنسانه أمنًا ووحدة واستقرارًا، شاكرًا الرئيس أمين الجميّل على الدعوة.

نقاش مفتوح:

إثر انتهاء الجلسة وفتح باب النقاش طرحت مجموعة من الأسئلة نلخصها بالآتي:

طرح أحد الحضور سؤالًا حول الحلول اللاعنفية، متسائلًا عن سبب عدم إثارة موضوع السلاح غير الشرعي للمقاومة. جاء الرد مؤكدًا دعم الخطاب الرسمي الذي ينص على أن السلاح الشرعي الوحيد بيد الدولة، مشيرين إلى أن هناك حوارًا يقوده الرئيس جوزيف عون بهذا الخصوص.

ثم توجه سؤال إلى السيد علي حمدان حول مفهومه للدولة المدنية التي تحدث عنها، فأوضح أن هذا الموضوع واسع ويحتاج إلى مؤتمر مستقل. وأضاف أن لبنان يتميز عن معظم الدول بتركيبته الطائفية، ومن الممكن التوافق على أسس يمكن البناء عليها للدولة المدنية، مثل حماية الطوائف. وذكر أن مجلس الشيوخ كان يمكن أن يكون حلاً لطمأنة الطوائف المختلفة.

أشار أحد المشاركين إلى أن القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية تمثل أولى خطوات بناء الدولة المدنية، لكن حمدان رد بأن الأزمة في لبنان تكمن في عدم تطبيق ما يتفق عليه، مشيرًا إلى أنهم يوافقوا على القوانين لكنهم لا يطبقوها، مؤكدًا أن النوايا الحسنة وحب الوطن يمكن أن يقربا هذا الهدف. ولفت إلى أن الحكومة اللبنانية أقرت في عهد الرئيس إلياس الهرواي الزواج المدني لكن الإقرار لم يقترن بالتطبيق ووضع في الجارور.

في سؤال آخر حول الفرق بين الدولة العلمانية والدولة المدنية، وهل يفضل حمدان الدولة العلمانية، أجاب بأن هذه مسألة معقدة ومحل انقسام في المجتمع اللبناني، ولا يوجد إجماع عليها. وأكد أن تخفيف الطائفية المفرطة يمثل بداية الطريق نحو الدولة المدنية، وأن الانتقال إلى الدولة العلمانية هو مسار طويل يتطلب وقتًا.

أشار ميشال نعمة إلى مقولة "يشبهوننا" واعتبرها غير موفقة، مؤكداً بصفته مسيحيًا لبنانيًا أرثوذكسيًا يرى أن كل لبناني، بغض النظر عن طائفته، يشبهه، متسائلاً عن وجود عيش مشترك حقيقي بين اللبنانيين أم أننا ما نعيش "موتًا مشتركًا" نتيجة النزاعات. وأكد ضرورة البحث عن العيش المشترك عبر اللامركزية، مفرقًا بين إلغاء الطائفية السياسية بمعنى معاملة المواطنين كمواطنين فقط، وبين التمثيل الطائفي.

سأل أحد المشاركين الأستاذ حمدان حول أهمية الحوار واحترام مقرراته، مستذكرًا تجارب سابقة في 2006 و2008 حين أفضى الحوار إلى اتفاقات من بينها تحييد لبنان عن صراعات المحاور، لكن بعض الأطراف لم تلتزم بها، ما أثار توترات. وشدد على ضرورة إقناع كل الأطراف، خصوصاً حرب الله حليف حركة أمل بالالتزام بنتائج الحوار لكي تكون ثماره حقيقية.

رد حمدان مؤكدًا على أن الاختلافات في السياسة قد تكون موجودة، لكنه يعتبر الجميع شركاء في الوطن. وأشار إلى أن اعتداءات إسرائيل على لبنان كانت قبل وجود حزب الله، معتبراً أن الحوار ضروري لتبديد المخاوف والالتزام بنتائج الحوار من أجل الاستقرار.

ألقى روجيه ديب سؤالًا على الدكتور محمد السماك مستوحى من عنوان الندوة، مشيرًا إلى أن القمة الأخيرة بين السعودية وأميركا أعطت انطباعًا ببداية مستقبل جديد في المنطقة تقوم على السلام والمصالحة مع العصر، وسأل كيف يمكن للبنان أن يتفاعل مع هذا التطور وأن يكون جزءًا فاعلًا في المنطقة الجديدة.

أجاب سماك بأن الإسلام لا يعرف دولة دينية بمعنى دولة يحكمها رجال دين، بل يؤمن بدولة وطنية مدنية يضع أبناؤها قوانينها وفق مصالحهم، مشيرا إلى أن فقه الأزهر أكد في القرن التاسع عشر على هذه القاعدة. وأكد على ضرورة بناء جسور الاحترام والمحبة مع الآخرين كما هم.

توجه فخامة الرئيس الجميل بكلمة إلى الدكتور سماك، مشيدًا به كرمز للحوار والتعاون بين الطوائف والأديان في لبنان والعالم العربي، ومشيرًا إلى جهوده المستمرة وعلاقاته الجيدة مع الفاتيكان والأزهر، والتي تساهم في بناء جسور التفاهم. وأكد أن كلام حمدان يعكس تفاؤلاً بالمستقبل، متذكرًا أيام الإمام الصدر والإمام شمس الدين وكتابه "وصيتي" كأساس للتلاقي في لبنان، معربًا عن أمله في أن تعود تعاليمهما لتكون مدخلاً للخلاص ولعودة لبنان لدوره البديهي والتفاهم بين اللبنانيين، ونكون بذلك قد قطعنا جزءا كبيرًا من الطريق.

الجلسة الثالثة: تعزيز الصمود الوطني:

تحت عنوان "تعزيز الصمود الوطني"، جاءت الجلسة الثالثة على شكل جلسة حوارية جمعت **معالي الأستاذ وليد جنبلاط وسعادة النائب ورئيس حزب الكتائب اللبنانية الشيخ سامي الجميل**، أدارها الإعلامي والأكاديمي **ألبير كوستانيان**.

بدأ كوستانيان هذه الجلسة بشكر بيت المستقبل والرئيس أمين الجميّل على تنظيم هذا المؤتمر، سامحًا لنفسه تجاوز كلمة الصمود الواردة في اسم هذه الجلسة الحوارية ومرادفتها في الإنكليزية والفرنسية المرونة لأن الكلمتين لهما رمزية دفاعية وكأن البلد يصمد ويكون مرن أمام قوة خارجية تحاول أن تلويه. وسأل "ألم يحن الوقت بعد لتجاوز مفهومي المرونة والصمود لنذهب الى أمر أكثر ايجابية وهو طرح مشروع لبناني يتخطى الخوف من الآخر نقدمة للعام والعالم العربي؟ وما هو هذا المشروع؟

وتابع، بعد مئة عام على إعلان لبنان الكبير، كتب الكبير غسان تويني تعليقًا: "قرن على لا شيء". اسمح لنفسي للمرة بالثانية بالاختلاف معه لأنه خلال هذا القرن أصبحنا جميعًا متمسكين بهذا البلد وهو وطن نهائي وحدوده نهائية. **فهل حان الوقت للانتقال من الكيان الى الوطن؟** وبعد 50 سنة على نهاية الحرب اللبنانية التي اختلف كذلك مع توصيف غسان تويني لها بأنها حرب الأخرين على أرضنا، **ألم يحن وقت الانتقال إلى حالة السلم؟** فالحرب العسكرية شبه انتهت لكن الحرب ما تزال موجودة في الفكر والممارسة. أليس عدم إجراء تعداد سكاني استمرارًا للحرب؟ أليس عدم إعطاء المرأة حق منح جنسيتها لزوجها وأطفالها استمرارًا للحرب؟ ولفت إلى أن الوقت لا قيمة في لبنان والشرق الأوسط بعامة، ونحن نعيش في ظل دستور مؤقت بانتظار الانتقال الذي حدد اتفاق الطائف آليته.

وللرد على هذه الأسئلة، أعطى الكلام لمعالي الأستاذ **وليد جنبلاط** الذي قال: "لا نستطيع في هذه اللحظة التاريخية إغفال ما يجري في المنطقة، وما يجري إيجابي. من كان يتوقع سقوط نظام بشار الأسد واجتماع

الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب؟ وقد حصل الأمران. نحن أمام شرق أوسط جديد، وجلّ ما نتمناه أن يتم في هذه المرحلة المفصلية المحافظة على خرائط سايكس–بيكو، ويهمنا الإبقاء على لبنان الكبير الذي أرساه الفرنسيون.

اليوم، الحفاظ على هذه الخرائط مشروط بالحل في فلسطين. ارحب بخطوة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالتنسيق مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فيما يتعلق بسوريا. بالنسبة إلىإتفاقات ابراهيم من قال إننا معارضون لها؟؟ هي بدأت في لبنان عام 2002 عبر المبادرة العربية: الارض مقابل السلام. أين هي الأرض اليوم؟ إذا استمر هذا التدمير الممنهج لقطاع غزة والضفة الغربية سيحدث تغييرًا في اتفاقية سايكس–بيكو وخرائطها وعلينا عندها التمسك بوطنيتنا.

في لبنان، هناك تحديات كبيرة. أنا أيضًا لا أوافق غسان تويني على توصيفها بأنها حرب الآخرين علينا، بل اندلعت بين اللبنانين نتيجة تراكم تاريخي وعدم ثقة. نريد لبنان جديدًا وعلينا تقديم طروحات جديدة وتحديث الطائف بعد تنفيذ البنود التي لم تنفذ منه، ووضع قانون انتخاب جديد لأن القانون الحالي يبقي على الثنائيات. السجال اليوم على سلاح حزب الله يغذي الأضداد لكي يبقوا ويغذوا بعضهم البعض. لا بد من العودة الى الأمور التي تجمع. عرف لبنان اختلافات سياسية وكان لدينا تياران/ الحلف والنهج وكانا الإثنان في الحكومة. علينا محاولة إنشاء حزب وسط كبير مع قانون انتخاب جديد. والذي يصالح الشرع يستطيع إزالة الوجود الاسرائيلي من جنوب لبنان. الجيش اللبناني يقوم بواجباته، المطلوب تطويع أكثر وأكبر لتغطية كل الحدود ومطلوب دعم الجيش ولا أرى أن هناك علاقة بين دعمه والاصلاح المالي.

أدعو إلى الاستفادة من بزوغ هذا الشرق الأوسط الجديد، وأريد شكر ترمب لانه أزال العقوبات عن الشعب السوري، ولذلك مردود كبير علينا. يبقى أن عليه ان يدرك أيضًا أنه آن الآوان لوقف تزويد اسرائيل بالاسلحة التي تبيد الفلسطينيين".

وتوجه كوستانيان إلى الشيخ سامي الجميل بالسؤال التالي: هل تشارك وليد جنبلاط في تفاؤله، وهل نحن جاهزون داخليًا لإنشاء دولة؟

بداية، قال الشيخ **سامي الجميل** إن "وجود وليد بك بيننا مقدر ومشكور ويعبر عما نسعى إليه مستقبلاً من تلاقي بين اللبنانية".

وجوابًا عن السؤال قال: "لنضع الأمور في نصابها الصحيح. ثمة خلافيات سياسة بيننا وبين وليد بك وثمة جيل مختلف بيننا، ولعل في ذلك غنى لهذا اللقاء الذي يحاول رسم رؤية جديدة للبنان المستقبل. كلبناني، وبمعزل عن انتمائي وموقعي السياسي، أطمح أن يعيش أولادي في بلد أجمل وفي تأمين مستقبل أفضل لكل اللبنانيين وأن يعيشوا بأمن ويثقوا ببلدهم ويتمكنوا من بناء مستقبل لهم فيه.

هذا العام خرجنا من مرحلة زمنية مليئة بالاحتلالات والديكتاتوريات والوصايات، ولأول مرة منذ 50 عامًا لبنان دون وصاية خارجية ولا يوجد أي طرف داخلي يعتبر أنه يستطيع فرض ما يريده على غيره من اللبنانيين ويقرر عنهم. وهذه فرصة تاريخية لبناء شيء مختلف عما عشناه في الماضي. من هنا، نطمح أن يكون مسار وليد بك الغني والصعب مثالاً لنتعلم منه الإيجابيات ونتحاشى تكرار السلبيات.

ما أوصلنا إلى حرب عام 1975 وما نحن عليه الآن هو الخوف من بعضنا وانعدام الثقة بيننا. اليوم لا أرى أحدًا يعمل جديًا على حل هذه المسألة، والشعور الطائفي ما يزال عاليًا بدرجة كبيرة في لبنان. لم نجلس مرة واحدة سويًا إلى طاولة لنعرض أمام بعض مخاوفنا وطموحاتنا. الثقة كاللقاح، تحمي من أي انقسامات مستقبلية، وطالما لا وجود لها ستتكرر النزاعات. بطبيعتنا كلبنانيين، لا نحب أن نجرح بعضنا علنًا ونصارح بعضنا، لكننا في السر نقتل بعضنا ونحيك المكائد. لا نملك الشجاعة التي تمكننا من قول الحقيقة لبعضنا والإفصاح عن مخاوفنا لكي نطوي صفحة ونفتح أخرى مبنية على الشفافية.

المصالحة أساسية والجرح كبير وهو موجود ولا نستطيع إنكاره. لدينا مشكلة بنيوية بالثقة بين اللبنانيين وإذا امتلك أحدهم فرصة للاستقواء على الآخر سيستغلها. وطالما نسمح للأحزاب السياسية التي تعيش على النعرات الطائفية بالوجود والاستمرار فيما تقوم به، لن يزول الجرح. فالجرح عميق ويجب أن نتحلى بالشجاعة لتنظيفه وتطهيره والسماح له بأن يختم وألا نكتفي بوضع ضمادة لازقة عليه ليعود ويلتهب من جديد. الوجع سيكون كبيرًا لكنه ضروري. الجميع يؤيد فكرة مؤتمر المصالحة والمصارحة الذي دعيت إليه في جلسة منح الحكومة الثقة. الحاجز الوحيد الذي يحول دون أن يصبح واقعًا هو السلاح غير الشرعي. لكي يجلس اللبنانيون مع بعضهم يجب إزالة السلاح. وقال وليد بك إن رئيس الجمهورية يعمل على هذا الموضوع بحكمة وروية وبعيدًا عن المزايدات ليصل إلى معالجة هذا الملف بالتعاون مع رئيس مجلس النواب نبيه بري وحزب الله. السلاح موضوع إشكالي لا بد من معالجته بطريقة حكيمة، وبعدها نجلس سويًا لنتعرف على مخاوفنا المتبادلة ونعالجها في مرحلة أولى، ونبحث في اتفاق الطائف لنبقي على الجيد ونطور ما يجب تطويره وإدخال أي جديد مطلوب. علينا التفكير بتطوير الدولة ونظامها وهيكليتها وإدارتها والتربية والنظام الصحي والدفع باتجاه تطوير اللبنانيين لأنفسهم. نحن ندفهع بهذا الاتجاه، ونتمنى على الحزب الاشتراكي مساعدتنا لاعادة بناء الجسور بين اللبنانيين".

ألبير كوستانيان: وليد بك، هل توافق على توصيف الجرح العميق بين اللبنانيين وهل الحوار الذي يدعو إليه الشيخ سامي كاف؟

وليد جنبلاط: "الحوار دائمًا جيد ومطلوب، والجرح الذي يتكلم عنه الشيخ سامي أسبابه تراكمية وتاريخية. في المصالحة التي حدثت في الجبل ختمنا جرحين، جرح العام 1860 وجرح الحرب الذي بدأت عام 1975. اليوم لا أعتقد أن أحدًا يستطيع التحريض كما سمحنا لأنفسنا أن نفعل في الماضي. فمع وجود وسائل التواصل الاجتماعي باتت المحاسبة أكبر ولم يعد الزعيم السياسي يملك حرية القول والتصرف. الحوار ضروري جدا وعلينا أن نضع له إطارًا.

سامي الجميل: "ما تقوله صحيح. المصالحة جرت بين بكفيا والجبل مع الرئيس أمين الجميّل واستكملت مع البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، وأنا شاهد على ذلك عبر الحفاوة التي استقبلت بها في الجبل. الشيء نفسه حصل عند التقائنا معًا في ساحة الشهداء بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. اليوم ثمة جرح شيعي ما يزال مفتوحًا، وعلينا التعاون سويًا لتضميده والجهود باتجاه هذا الأمر مطلوبة منا ومن الطائفة الشيعية. بعد كل ما مرت به هذه الطائفة، إذا لم يكن هناك قدرة لاحتضانها ومد اليد إليها، سيتعرقل مسار إعادة بناء الوطن. ثمة أصوات داخل الطائفة الشيعية تتكلم في هذا الاتجاه وعلينا وضع خطة مشتركة لمعالجة هذا الجرح لننتقل معًا نحو المستقبل. بغياب اعتدال الرئيس سعد الحريري عن الساحة، ثمة نزعة للدفع بخطاب التطرف وقد يطغى على خطاب الاعتدال. تصفية القلوب والجلوس إلى طاولة واحدة هما الوسيلة الوحيدة للمضي قدمًا".

وليد جنبلاط: "منطقة شمال الليطاني موضوع حساس في مسألة نزع السلاح. فالإسرائيلي لا يعطيك فرصة للاتفاق حول هذه المسألة مع استمرار اعتداءاته التي تزيد من الجرح الشيعي. ثمة نقطة أخرى اتحفظ عليها شخصيًا وهي الصلح مع إسرائيل. علينا تأجيله اليوم لأنه كما قلت، الجرح ما يزال كبيرًا في لبنان ويضاف إليه جرح غزة. عندما يصالح كل العرب إسرائيل يأتي وقتنا، ونتمنى ألا ينسى العرب في هذه المصالحة السؤال الجوهري: 'أين ستصبح فلسطين'؟؟".

ألبير كوستانيان للشيخ سامي الجميل: ما هو موقف لبنان من الصلح مع اسرائيل والتطبيع وهل تتفهم هواجس وليد جنبلاط؟

سامي الجميل: "لا نستطيع أخذ أي قرار، خصوصًا بهذا الحجم، قبل أن نبني الدولة. نصف لبنان مدمر وثمة جرح كبير كما قلنا، والمصارحة والمصالحة يجب أن تجري، لأنها وحدها ستؤدي إلى الثقة بالدولة وبعدها إلى

الثقة بأي اتجاه ستسلكه، مع التأكيد أننا لا تستطيع السير بالصلح إلا إذا كان كل اللبنانيون موافقين. لا شك ان ثمة توجه نحو السلام في المنطقة، ولا يستطيع لبنان أن يكون خارج هذا الاجماع، ويبدو أنه سنصبح فعليًا اخر دولة توقع الصلح إذ يبدو أن سوريا ستدخل في هذه العملية قبلنا. نحتاج أولاً إلى ترميم العلاقة بين اللبنانيين، تضميد الجرح الشيعي، إعادة الإعمار وبناء الدولة. نحن مصرون على اننا لا نريد السلاح غير الشرعي ولا نريد بالمقابل احتلال إسرائيلي لأي بقعة من أرضنا، ويستطيع المجتمع الدولي مساعدتنا في إتمام هذين الأمرين بالتزامن. نريد التخلص من اي احتلال خارجي للبنان، وموقف رئيس الجمهورية واضح من إزالة الاحتلال وتسليم السلاح غير الشرعي. اتمام الأمرين وتضميد الجرح الشيعي والتفاوض مع اسرائيل على الحدود، بعدها نرى اتجاه المسار العربي ونواكبه. السؤال المطروح اليوم إقليميًا هو هل ستستطيع المملكة العربية السعودية الدخول في صلح دون إقامة دولة فلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى وهل سينمكن ترامب من فرض قيام دولة فلسطينية على إسرائيل؟. بالمحصلة وبمعزل عن التغييرات الإقليمية وفي المبدأ، لا نستطيع البقاء في حرب أبدية مع أي كان من محيطنا، ولا بد من إجراء الصلح. الحرب الأبدية التي تدمر لبنان وثقة أبنائه به يجب ألا تكون طموحنا بل السلام الأبدي".

ألبير كوستانيان لوليد جنبلاط: هل من تعليق على ما قاله الشيخ سامي؟

وليد جنبلاط: في الاقتصاد، قد تأتي مساعدات، ولكن لا نريد العودة إلى السابق وتلقي مساعدات عشوائيًا. لا بد من مخطط توجيهي واعتقد أنه أعد سابقًا وأذكر أن بيت المستقبل اعد مثل هذا المخطط التوجيهي. علينا أن نرى مشاكل كل منطقة بعيدًا عن عناوين البنى التحتية. في طرابلس كان الرئيس رفيق الحريري يريد إصلاح المصفاة واحياء خط النفط إلى كركوك لكن سوريا منعته بسبب خط بانياس.

ألبير كوستانيان لوليد جنبلاط: في العنوان الداخلي، ماذا عن حوكمة لبنان والحفاظ على اتفاق الطائف. هل يجب على الحوار ان يتطرق إلى بلورة اتفاق الطائف واي عنوان تطرحه، دولية مدنية أو إلغاء الطائفية؟؟.

وليد جنبلاط: اتمنى إلغاء الطائفية السياسية ولكن لا إدري إذا كنا نستطيع اتمام هذا الأمر لأن الطائفية متجذرة وقد تم وضع النظام الطائفي بعد مجازر الستين نقلاً عن نظام الملل العثماني. علينا أن نتحاور على ذلك. ثمة سؤال أريد طرحه على الشيخ سامي: اليوم يطرح موضوع عودة الخدمة الاجبارية التي لا يخفى على أحد دورها في تعزيز تلاقي الشباب اللبناني من الطوائف كافة؟ هل تؤيده؟

سامي الجميل: اليوم لا، والسبب الرئيس هو الحالة الاقتصادية إذ لن يتمكن أي شاب من العمل في حال أقرت وغالبية اللبنانيين اليوم وعلى رأسهم الشباب بحاجة إلى العمل. أخاف أن يؤدي ذلك إلى هجرة أكبر للشباب. عندما تتحسن الحالة الاقتصادية ساويدها حتمًا. استأذن للرد على السؤال الأخير الذي وجهه ألبير لوليد بك.

اعتقد أن هناك ركيزتان أساسيتان لبناء لبنان الجديد، استوحيتهما من كتاب للفيلسوف الكندي ويل كيمليكا، "المواطنة التعددية" (Multicultural Citizenship). قد يبدو للبعض أن مفهوم المواطنة والتعديدية هما مفهومان متناقضان، لكنهما في الواقع يكملان بعضهما ولا يلغي أحدهما الآخر. هذا المفهوم يختلف عن مفهوم المواطنة الجامعة وتعتمد على مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين ويجعل المواطنة تتجاوز المساواة القانونية لتشمل الاعتراف بالهوية الثقافية لكل مجموعة، وتقوم تاليًا على احترام التنوع والاعتراف به وحمايته.

تعتبر سويسرا نموذجًا عن المواطنة التعددية: فخر واعتزاز بالانتماء السويسري وحب للهوية الوطنية، وفي الوقت نفسه يسمح لهم النظام تعليم لغتهم وحماية ثقافتهم وعيش تقاليدهم والمحافظة على تراثهم التاريخية وانتمائاتهم الثقافية التاريخية. اعتراف الدولة بالتنوع والتعددية وحمايتها يدفع الناس إلى حبها أكثر، بينما قمع التنوع ومحاولة إلغائه يدفع إلى مره الدولة.

اعتقد أنه مرتمر المصالحة والمصارحة يجب أن يبني على هذين المفهومين: لا نريد من أحد أن يتبنى قصص الآخر بل أن يعترف بها، وسويًا، نبني المستقبل وننسج قصة مشتركة انطلاقا من تجاربنا. وعلينا كتابة تجربة واحدة تستند إلى نهائية الوطن والحدود ورغبتنا في العيش معًا ويكون لبنان منفتح على الغرب والشرق وملتقى للحرية والاديان.

ألبير كوستانيان: تحدثتم عن الحلف والنهج وأهمية الوسط واعتدال. هل يمكن أن نرى تيمور بك جنبلاط والشيخ سامي الجميل بتحالف وسط؟

سامي الجميل: اتمنى ان نسحب كل حجج التطرف لكي يقوى الوسط والاعتدال، لأن استمرار وجود حالات شاذة (كاضطهاد فريق ووجود السلاح غير الشرعي) يضعف الاعتدال ويشد العصب الطائفي. ومن هنا أشدد على أهمية معالجة الأزمة الشيعية لمنع استغلالها. مسألة سحب السلاح لا تقتصر على حزب الله وحده، بل لا بد من أن تشمل السلاح الفردي الذي بنظري يعتبر أحيانًا أخطر من الصواريخ لأنه يستعمل يوميًا ووجوده يضرب دولة القانون. الحل لتقوية الاعتدال هو سحب حجج من يريد استغال أي مظلومية لشد العصب الطائفي وتبقى لغته هي السائدة.

نقاش مفتوح:

فتُتح النقاش بسؤال حول موقف معالي الأستاذ وليد جنبلاط من مسألة السلام مع إسرائيل، في ضوء المتغيرات الإقليمية. وعلّق أحد الحاضرين: **"كنا نقول إن لبنان سيكون آخر دولة توقّع السلام، بعد سوريا، إلا أن سوريا يبدو أنها سبقتنا. فهل نعود إلى اتفاق الهدنة والتمسك بالمبادرة العربية وحل الدولتين؟".**

أجاب جنبلاط مؤكدًا على التزامه بمبادرة السلام العربية، مشيرًا إلى أن حتى الدول التي انخرطت في "اتفاقات إبراهيم" اشترطت قيام دولة فلسطينية. "السؤال الجوهري كما سبق وقلت، هل ستبقى أرض أصلاً لإقامة هذه الدولة عليها؟"، مشيرًا إلى أن وقف التسلّح لا يوقف الدمار، ومعتبرًا أن "السلام مع إسرائيل" مسألة داخلية لكل دولة.

تحوّل النقاش نحو مفهوم المصارحة، وسُئل اشيخ سامي الجميل: **"هل المصارحة التي تتحدثون عنها تتعلق بخلافات الماضي أم بهواجس الحاضر؟"**

فأجاب الجميل موضحًا أن المطلوب هو ورشة وطنية شاملة، تشمل مراجعة للتجربة التاريخية، مشيرًا إلى أن لبنان لا يمتلك حتى الآن كتاب تاريخ موحد، إذ أن كتب التاريخ تتوقف عند عام 1946، متسائلًا: "هل يمكن بناء بلد لا يستطيع كتابة تاريخه؟". وشدّد على ضرورة مراجعة التجربة السياسية اللبنانية وأسباب الحرب الأهلية، حين قاتل اللبنانيون بعضهم البعض، معتبرًا أن "المشكلة أن كل طرف يعتقد أنه على حق وأن الآخرين مخطئون". كما طرح أسئلة جوهرية حول النظام السياسي، مستفسرًا: "هل هو صحي؟ هل النظام الطائفي قادر على بناء ثقة بين اللبنانيين؟".

وتحدث الجميل عن "الهاجس الديموغرافي" بوصفه عاملاً غير مُعترف به علنًا، مستشهدًا بأزمة بلدية بيروت كمثال، ودعا إلى مكاشفة وطنية حول الهواجس الثقافية والديموغرافية والتحديات الإقليمية. وقال: "علينا كمواطنين، مسيحيين ودروز ومسلمين، أن نحمل هواجس بعضنا البعض، ونكفّ عن انتظار الخارج لحل مشاكلنا".

وردّ جنبلاط مؤيدًا فكرة كتابة التاريخ من قبل مؤرخين علمانيين، مستشهدًا بمحاضرة للمؤرخ الفرنسي يوجين روغن كمثال يُحتذى به، وأشار إلى أنه يعمل على كتابة مذكراته التي ستُنشر في حزيران المقبل، وأكد أن كتاب روغن "Damascus Event" نموذج يُظهر إمكانية تأريخ الأحداث بموضوعية.

أعاد الشيخ سامي الجميل طرح فكرة سرد الوقائع التاريخية من دون فرض وجهة نظر واحدة، مستشهدًا بواقعة انتخاب بشير الجميل، مؤكدًا ضرورة عرض كل الآراء دون تبني إحداها. فأجاب جنبلاط مؤكدًا أن "الحق معك"، وروى موقفًا شخصيًا من بشير الجميل حين سأله: "لماذا أرسلت ميليشيتك إلى الجبل؟"، فأجابه بشير: "لأحمي المسيحيين"، فردّ جنبلاط: "تأخرت". وأضاف: "لو بقي بشير حيًا، لربما تغيّر مجرى الأمور في البلاد".

وتحدث الدكتور رمزي أبو إسماعيل، مشيرًا إلى أن "المصالحة التي حصلت كانت بين الزعماء، لا بين الناس"، مؤكدًا أن الهوية الوطنية ماتزال مضطربة وتحتاج إلى إصلاح عميق، خصوصًا أن الهوية العربية للبنان محل خلاف، داعيًا إلى مصارحة تتجاوز القيادات السياسية لتصل إلى المجتمع.

فرد جنبلاط قائلاً: "ما المانع؟ لا تعيدوني إلى زمن الإقطاع! نحن نؤمن بهويات جامعة، عربية ولبنانية، ولا نريد هويات درزية منعزلة"، محذرًا من محاولات تحريف النصوص الدينية ومنها كتاب الحكمة، ومن التأثير السلبي لبعض الأطراف الخارجية.

طرحت السيدة كارول داغر سؤالًا حول "الحياد الإيجابي"، متسائلة عما إذا كان هذا المفهوم قد يشكل مخرجًا من الطائفية السياسية، ويساعد على حماية الطوائف ضمن إطار وطني شامل. فأيد الرئيس الجميل الفكرة، بينما رأى جنبلاط أن الحياد لا يُقرره اللبنانيون منفردين، مستشهدًا بحالة سويسرا التي أُعلنت حيادية عام 1915 بقرار دولي.

وأخيرًا استشهد جنبلاط بمثال من إسبانيا، حيث قررت الدولة إزالة تماثيل فرانكو، إلا أن تمثالًا واحدًا بقي قائمًا، وأضاف: "قلت لهم لا تزيلوا هذا التمثال الأخير، كي تبقى الذاكرة حية." وحين سأله كوستانيان: "هل نترك تمثالًا واحدًا لحافظ الأسد؟"، أجاب جنبلاط بوضوح: "لا."

وأُعلن عن اختتام أعمال المؤتمر.